مواطن يطالب بنقل جماعي للطلاب ومحرم للخادمات وتقليل الاستقدام

رفـع المواطـن عبـد الرحمن بـن أحمـد عريضة لرئيـس المجلـس طالـب فيهـا بتعميم النقـل العام للطـلاب والطالبات والتقليل مـن استقدام العمالة الأجنبيـة وكذلـك إقرار وجـود محـرم للخادمات الشابات.

تحـدث ابن أحمـد أولاً عن موضـوع النقل العام للطلاب والطالبات قائلاً: إنه سيكون له نتائج عظيمة من ناحية توفير استقدام السائقين والمحافظة على البيئـة من التلـوث ومنـع التزاحم أمـام المدارس، وأعطـى مثالاً بمدرسة عـدد طلابها ٤٠٠ طالب فإن ذلك يتطلـب ٤٠٠ سيارة واستقدام ٤٠٠ سائق بما يشمـل ذلك رواتبهـم ونفقاتهم بالإضافـة إلى كمية الوقـود اللازمة لتلك السيـارات ناهيك عن الزحام والتلوث الذي تسببه السيارات. واقترح ابن أحمد أن يتـم نقـل هـؤلاء الطـلاب بحافـلات طلابية مما سيعود بالفائدة على الجميع.

وفي شـأن العمالـة الأجنبيـة الموجـودة في البـلاد قـال ابـن أحمـد: إن المواطـن صـار غريبـاً في بلده فأينمـا يذهب إلى الأسواق أو المستشفيات إلا ويجد الوافدين يشكلـون ما بين ٨٥ إلى ٩٥ ٪ من العمال والموظفـين في تلك الأماكن، ولفـت كذلك الانتباه إلى مـا قـد يسببـه بعضهـم مـن جرائم ونشـر للرذيلة وتقليـد للمصنوعات الأصلية وجلب لعادات غريبة على مجتمعنا، إضافة إلى سيطرة البعض منهم على نسبة كبيرة من اقتصاد الوطن من تجارة وصناعة وحرف.

وطالـب بالحـد مـن الاستقـدام دعمـاً للسعـودة ولتوفـير عدد كبير من الوظائف للشباب السعودي الـذي يعاني من البطالة وكذلـك فرض رسوم عالية على الاستقدام.

النقطـة الأخـيرة التـي جـاءت في العريضة كانت بخصوص ضرورة وجود محرم للخادمات اللاتي يتـم استقدامهـن للعمل في المملكة خاصـة الشابات ممـن تقل أعمارهن عن ٤٠ سنـة حماية لهن خاصة وأن معظمهـن متزوجـات ولمـا تقضيـه الشريعـة الغراء في هذا الأمر حيث نرى أن كثيراً من الأحداث والجرائـم الأخلاقية تقع بسبـب عدم وجود محرم مـع الخـادمات ونتيجـة اتصالهن ببني جلدتهن من الوافدين.

واقـترح عبد الرحمن بن أحمـد في ختام عريضته استغلال مبـاني ومعامل ومختبرات المدارس لفترة دراسيـة أخـرى كما هو معمول بـه في بعض الدول مثل سويسرا وغيرها مما يوفر بناء منشآت جديدة بمئات الملايين، وخفض الازدحام والتنقلات بنسبة ٥٠ ٪، وطلـب دراسـة هذه الاقتراحـات وإقرار ما يناسب منها.

العلوي يطالب بمنح المواطنين فرص العمل وقطعة أرض للبناء

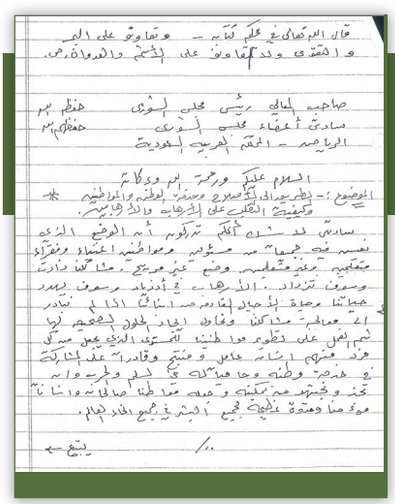

رفـع المواطـن ماجـد العلـوي مـن القطيف عريضتـه إلى رئيـس المجلـس وبهـا عـدد مـن المقترحـات والمطالـب خاصـة بالتعليـم والوظائـف والسكن. قال العلوي في عريضته والتـي كان عنوانهـا الطريـق إلى الإصـلاح وخدمـة الوطـن والمواطـن إن القضـاء علـى الإرهاب ينبع من معالجة المشاكل التي تعرض للمواطنين وإعطائهـم حقوقهم والتي أجملها في حـق التعليـم والتدريب وحـق العمل وحق الحصول على قطعة أرض سكنية وأخيراً حق العلاج.

وأكـد العلـوي علـى أهميـة التعليـم وأهمية الدراسة العملية لكل ما هو نظري، وذلك يؤدي إلى كفاءة في التعليم دعماً لاقتصادنا الوطني.

وعـن العمـل قال إن كفـاءة التعليـم ستوفر للمواطن فرص العمل مما يوفر له دخلاً يعيش منـه مع التزام الدولة بتوفير ومنح هذا الحق للمواطنين عند بلوغهم سن ١٨ سنة.

أما اقتراح الحصول على قطعة أرض سكنية فقـال عنه العلوي: إن علـى الدولة منح كل من يبلـغ ١٨ سنة قطعة أرض بمساحة ألف متر تقريبـاً بشـرط ألا تبـاع وتكـون لبنـاء منزل صغـير عليهـا للسكـن فقـط علـى أن تمنحـه الدولة قرضاً ميسراً لذلك الغرض.

وطالـب العلـوي أيضـاً في عريضتـه بدعـم توفير العلاج لجميع المواطنين بشكل جيد عن طريق المستشفيات والمراكز الصحية في ربوع الوطن المختلفة.

عبيد محجوب يطالب بإعادة النظر في بعض مواد نظام العمل

قدم المواطن عبيد بن حسني محجوب عريضته إلى رئيس المجلس يطالب فيها بإعادة النظر في بعض مواد نظام العمل، وأورد محجوب في عريضته أسباب ذلك وهي:

أولاً: عدم وجود ما يحفز الشباب على الإقبال على العمل في القطاع الخاص في نظام العمل مما أدى إلى عزوفهم عن العمل فيه لبعض الأمور ومنها:

أ – يمكن لصاحب العمل في القطاع الخاص إنهاء خدمة العامل مهما بلغت مدة خدمته في حين أن كثيراً من الدول لا تجيز ذلك.

ب – ساعات العمل أطول من الدوام الحكومي البالغ ٣٥ ساعة أسبوعياً وأكبر منه في بعض الدول المتقدمة مثل اليابان التي خفضت ساعات العمل الأسبوعية إلى ٤٠ ساعة.

د – لم يتطرق النظام إلى بدل النقل للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

ثانياً: رغم شكاوى ومعاناة العمالة من اللجان العمالية من تأخير البت في القضايا العمالية التي استمر بعضها لسنوات أو عدم تقبلهم الأحكام التي لا تتفق مع روح ونص النظام، إلا أن هناك استمرارية في منح الحق المطلق لهذه اللجان في النظر في القضايا العمالية مع عدم تحديد كثير من الأمور التشريعية.

ثالثاً: إلغاء جميع المميزات التي تعطى مع الراتب في مكافأة نهاية الخدمة واعتبار الأجر الأساسي فقط هو أساس تصفية حقوق العامل مما يضر به مالياً وأدبياً.

رابعاً: لم تتم مناقشة النظام من قبل المعنيين به بالقطاع الخاص وإبداء رأيهم في مواده.

ويطلب المواطن عبيد محجوب في عريضته دراسة ما ورد في عريضته وذلك لتعم الفائدة والمصلحة للجميع.

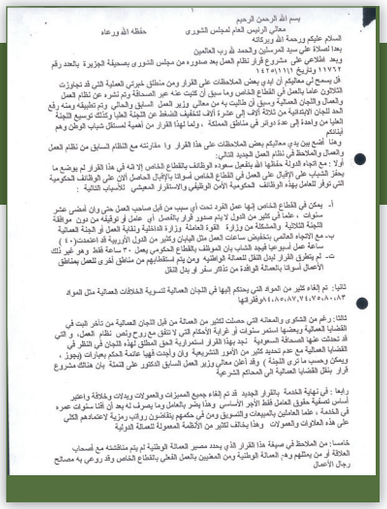

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس العام لمجلس الشورى حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الصلاة على سيد المرسلين والحمد لله رب العالمين

وبعد فاطلاعي على مشروع قرار نظام العمل بعد صدوره من مجلس الشورى بصحيفة الجزيرة بالعدد رقم ١١٧٦٢ وتاريخ ١٤٢٤/١١/١٦

فإن يسمح لي معاليكم أن أبدي بعض الملاحظات على القرار ومن منطلق خبرتي العملية التي قد تجاوزت الثلاثين عاماً بالعمل في القطاع الخاص وما سبق أن كتبت عنه عبر الصحافة وتم نشره عن نظام العمل والعمال واللجان العمالية وسبق أن طالبت به من معالي وزير العمل السابق والحالي وتم تأجيله ومنه رفع الحد للجان الابتدائية من ثلاثة آلاف إلى عشرة آلاف لتخفيف الضغط عن الجهة الجاري وكذلك توسيع اللجنة العليا من واحدة إلى عدة دوائر في مناطق المملكة ، ولما لهذا القرار من أهمية لمستقبل شباب الوطن وهم إنتاجكم

وهنا أضع بين يدي معاليكم بعض الملاحظات على هذا القرار وا مقارنته مع النظام السابق من نظام العمل والعمال والملاحظ في نظام العمل الجديد التالي:

أولاً : مع اتجاه الدولة حفظها الله بتفعيل سعوده الوظائف بالقطاع الخاص إلا انه في هذا القرار لم يوضح ما يحفز الشباب على الإقبال على العمل في القطاع الخاص أسوأ ما بالإقبال الحاصل الآن على الوظائف الحكومية التي توفر للعامل بهذه الوظائف الحكومية الأمن الوظيفي والاستقرار المعيشي للأسباب التالية :

أ- يمكن في القطاع الخاص إنها عمل الفرد تحت أي سبب من قبل صاحب العمل حتى وان قضى عشر سنوات ، علماً أني كثير من الدول لا يتم صدور قرار بالعمل أي عامل أو توقيفه من دون موافقة اللجنة الثلاثية والمشكلة من وزارة القوة العاملة وزارة الداخلية ونقابة العمل أو الجنة العمالية

ب- مع الاتجاه العالمي بتخفيض ساعات العمل مثل اليابان وكثير من الدول الأوربية قد اعتمدت (٤٠) ساعة عمل أسبوعياً فيجد الشاب بان الموظف بالقطاع الحكومي يعمل ٣٠ ساعة فقط وهو غير ذلك

ت- لم يتطرق القرار لبدل النقل للعمالة الوطنية ومن ثم استقطابهم من مناطق أخرى للعمل بمناطق الأعمال أسوأ بالعمالة الوافدة من تذاكر سفر أو بدل النقل

ثانياً: تم إلغاء كثير من المواد التي يحتكم إليها في اللجان العمالية لتسوية الخلافات العمالية مثل المواد ٧٣،٧٤،٧٥،٨٠،٨٧،٤١،٤٠،٨٣ الموقر فيها

ثالثاً: رغم من الشكوى والمعاناة التي حصلت لكثير من العمالة من قبل اللجان العمالية من تأخر البت في القضايا العمالية وبعضها استمر سنوات أو غرابة الأحكام التي لا تتفق مع روح ونص نظام العمل، و التي قد تحدثت عنها الصحافة السعودية أجد بهذا القرار استمرارية الحق المطلق لهذه اللجان في النظر في القضايا العمالية مع عدم تحديد كثير من الأمور التشريعية وإن وُجدت فهيا عامة الحكم بعبارات (يجوز ، ويمكن وحسب ما ترى اللجنة) وقد أعلن معالي وزير العمل السابق الدكتور علي التمامة بان هناك مشروع القرار بنقل القضايا العمالية إلى المحاكم الشرعية

رابعاً : في نهاية الخدمة بالقرار الجديد قد تم إلغاء جميع المميزات والعمولات وبدلات وإخلاقة واعتبر أساس تصفية حقوق العامل فقط الأجر الأساسي وهذا يضر بالعامل وما يصرف له بعد أن قلنا سنوات عمره في الخدمة ، علما العاملين بالمبيعات والتسويق ومن في حكمهم يتقاضون رواتب رمزية لاعتمادهم الكلي على هذه العلاوات والعمولات وهذا يخالف لكثير من الأنظمة المعمولة للعمالة الدولية

خامساً: من الملاحظ في صيغة هذا القرار الذي يحدد مصير العمالة الوطنية لم يتم مناقشته مع أصحاب العمالة أو من يمثلهم وهم العمالة الوطنية ومن المعنيين بالعمل الفعلي بالقطاع الخاص وقد روعي به مصالح رجال الأعمال

الشمري يطلب إعادة دراسة تصنيف المدن والمراكز

المواطن فهد بن عايد الشمري من حفر الباطن قدم عريضته مطالباً فيها بإعادة النظر في نظام المناطق في المملكة وكذلك تصنيف المراكز والمدن.

في بداية عريضته أشار الشمري إلى أن نظام المناطق صدر بعد دراسة وتمحيص وتدقيق ولكن نظراً لمرور مدة طويلة على النظام تغيرت فيها أمور كثيرة لذلك يقترح أن يعاد النظر فيه ويقول: إنه خلال السنوات الماضية تغير وضع مدن مملكتنا الحبيبة حيث برزت مدن كثيرة وازداد عدد سكانها بشكل ملفت يستدعي إعادة النظر في تصنيفها كمركز أو محافظة أو منطقة إدارية ويقول:

أتمنى من مجلس الشورى دراسة نظام المناطق بصورة عامة وشاملة وإعادة توزيع وترتيب وتصنيف المدن بناء على وضعها الحالي على ضوء نتائج التعداد العام للسكان والمساكن عام ١٤٢٥هـ من ناحية المساحة وعدد السكان والمسافة بين كل منها وبين مركز إمارة المنطقة أو المحافظة التي تتبعها، كما آمل من المجلس دراسة إمكانية إضافة مادة في هذا النظام تحدد آلية واضحة لترقية المدن من مركز إلى محافظة ومن ثم إلى منطقة إدارية وأن يكون المعيار في ذلك عدد سكان المدينة والبعد عن مركز إمارة المنطقة كأن يكون الحد الأدنى والأعلى لعدد سكان المركز ٥٠٠٠ نسمة إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة على التوالي على أن تبعد عن المحافظة التي تتبعها بأكثر من ١٠٠ كيلو متر.

وأكد فهد الشمري في ختام عريضته كفاءة النظام الموجود والذي شكل نقلة ليست هينة في الأداء وساعد على تحقيق رفاهية المواطن وضمان حقوقه وأن ما ورد في عريضته هو اقتراح يرجو أن ينال العناية.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس العام لمجلس الشورى

الشيخ الدكتور / صالح بن حميد

في البداية وأن أدخل في موضوعي أعرف أن هناك لوائح وأنظمة دقيقة صيغت بعناية ولم تأت متسرعة ولم تأت اعتباطاً ولكن سبقها الشيء الكثير ، ومن أبرز هذه الأنظمة نظام المناطق وهو نظام مُلم الجميع وأنا أحدهم ثقة كبيرة في هذا الوطن ويعلم الجميع أن هذا النظام أيدي وليد يوم وإبانة لكنه وليد سنوات من الدراسة والتمحيص والتدقيق على أيدي خبراء متمكنين، ثم إنه حصيلة تجربة طويلة من العمل الدؤوب الذي لا ينقطع .

ونقرأ ونرى أكثر من ٩٣ عاماً على صدور هذا النظام الرائع و لنا تغير خلال هذه السنوات في وضع مدن مملكتنا الحبيبة حيث برزت مدن كثيرة و إزداد عدد سكانها بشكل ملفت يستدعي معه إعادة النظر في تصنيفها كمركز أو محافظة أو منطقة إدارية ، لذا فإنني أتمنى من مجلس الشورى دراسة نظام المناطق بصورة عامة وشاملة وإعادة توزيع وترتيب وتصنيف المدن بناء على وضعها الحالي (على ضوء نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ١٤٢٥هـ) من ناحية المساحة وعدد السكان والمسافة بينها وبين مركز إمارة المنطقة أو المحافظة التي تتبعها ، كما آمل من المجلس دراسة إمكانية إضافة مادة في هذا النظام تحدد آلية واضحة لترقية المدن من مركز إلى محافظة ومن ثم إلى مناطقة إدارية وأن يكون المعيار الأساسي لاستحقاق الترقية هو عدد سكان المدينة و البعد عن مركز إمارة المنطقة أو المحافظة التي تتبعها (مثلا / أن يحدد النظام حد أدنى وحد أعلى لعدد سكان المركز من ٥٠٠٠ نسمة إلى ٤٠,٠٠٠ نسمة شريطة أن يبعد عن المحافظة التي تتبعها أكثر من ١٠٠كم فإن زاد عدد السكان عن الحد الأعلى وتحقق شرط المسافة يحول المركز على الفور إلى محافظة) .

وما أقوله وأسوقه هنا هو مجرد اقتراح بطرح ليدرس جازماً أن النظام الذي صدر في هذا الصدد كان واضحاً وبقيقاً وقد كفل للجميع حقوقهم وكان أيضاً محل سعادة كل مواطن وقد لاحظ الجميع بعد تطبيقه كيف شكل نقلة ليست هيّنة في العمل والأداء وسعادة وراحة ورفاهية المواطن وضمان حقوقه و إننا كمواطنين.. سعداء بهذا النظام الرائع.. وسعداء بتطبيقه وسعداء بما حققه للجميع من إيجابيات لا تعد ولا تحصى و ما قد نسوقه ما بين وقت وآخر من مقترحات.. هي مجرد آراء شخصية فردية.. لا ترقى لمستوى النقد لهذا النظام الكبير.. بل هي مجرد آراء ونحن نتجرأ أن المسؤول يسعد دوماً بكل اقتراح ولو لم يكن له نصيب من الصواب والدقة .

ابنكم المواطن / فهد بن عايد الشمري

جوال رقم / ٠٥٥٥٥١٢٢٢٥

فاكس / ٠٣٧٢٢٠٥٧٩